



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

- وثيقة شكر من الأمم المتحدة لمصر على تنظيم قمة المناخ واتفاق تاريخي لصالح إفريقيا والدول النامية<sup>1</sup>.
- استضافت مصر هذا العام قمة المناخ في مدينة السلام "شرم الشيخ" التي أصبحت مركز عالمي بارز للمؤتمرات الدولية، وسط مشاركة كبيرة وفعالة من مختلف أنحاء العالم، وإجراز العديد من الأهداف والنتائج، وإبراز العديد من نواحي التميز غير المسبوقة، وذلك منذ دخول الاتفاقية الإطارية للمناخ حيز التنفيذ في مارس (١٩٩٤)، والتي تلاها انعقاد المؤتمر الأول للأطراف (COP1) في برلين، وصولاً إلى (COP26) في جلاسكو، وأخيراً (COP27) في شرم الشيخ.
- وشهدت القمة العديد من اللقاءات المهمة بين قادة وزعماء العالم، ودارت على طاولتها الكثير من المفاوضات بين الدول الأطراف في مؤتمر المناخ، كما عُقدت سلسلة من الجلسات النقاشية حول قضايا البيئة والمناخ، وعرضت الكثير من المشروعات والمبادرات والأعمال الفنية الصديقة للبيئة.
- وقدمت منظمة الأمم المتحدة وثيقة شكر لدور وجهود الدولة المصرية على الاستضافة والتنظيم المميز لمؤتمر المناخ (COP27) في شرم الشيخ، كما أعرب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن سعادته البالغة بنجاح الأعمال التنظيمية التي قام بها الشباب المصري المتطوع.
- وحظت القمة باهتمام كبير ومشاركة دولية واسعة، بحضور إجمالي بلغ نحو ٦٦ ألف شخص من الفئات المشاركة بشكل رسمي في القمة، كما حرصت الدولة المصرية على قيادة وتعزيز المشاركة الإفريقية في هذه القمة والتي شارك فيها أكبر متوسط أعداد في الوفود الإفريقية في تاريخ قمم (COP)، وبالإضافة لذلك، تميزت (COP27) بشرم الشيخ عن القمة السابقة لها (COP26) في جلاسكو، بأكبر متوسط حجم للوفود المسجلة لكل من الدول الجزرية الصغيرة والنامية (SIDs)، والبلدان الأقل نمواً (LDCs).
- وحرصت الدولة المصرية المضيفة لقمة (COP27) على توفير مساحة شاسعة بلغت (٣٠,٤١٦) متر مربع، وتضمنت المعارض الدولية في المنطقة الزرقاء بمركز المؤتمرات الدولي بشرم الشيخ ضعف عدد المعارض في القمة السابقة (COP26) بجلاسكو، لتقدم المنطقة الزرقاء في (COP27) صورة خلاصة للتنوع الثقافي والإنساني والدولي من خلال العديد من الفعاليات والمشاركات للوفود من مختلف الدول والجنسيات.
- كما عُقدت (٦٢٧) جلسة وفعالية في المنطقة الزرقاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وأيضاً نظمت مصر كدولة مضيفة لقمة المناخ (COP27) العديد من الفعاليات تحت إشراف اللجنة المنظمة لمنتدى شباب العالم، حيث عقدت (١٩٧) جلسة وفعالية في المنطقة الخضراء، و(١١٨) جلسة في حديقة السلام ومنصة منتدى شباب العالم.
- وتميزت قمة المناخ (COP27) عن العديد من القمم السابقة لها، بالانتقال من مرحلة "الوعود" إلى "التنفيذ"، حيث نجحت جهود الدولة المصرية في التوسط بين الدول الأطراف المشاركة في القمة، للوصول إلى اتفاق تاريخي بشأن التمويلات المخصصة لمواجهة آثار التغيرات المناخية، بما يخدم مصالح جميع دول العالم خصوصاً الدول الإفريقية والدول النامية، وقد تم ذلك بعد مفاوضات دامت لأسبوعين واجتماع مطول على مدار يوم وليلة كاملة.
- ولأول مرة، يجلس الأطفال على مقاعد المنصة في قمة المناخ (COP27) ليعبروا عن رؤيتهم لمستقبل العالم وحقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة طبيعية آمنة وصحية، وكذلك كان للمرأة دورها البارز في القمة التي استضافتها مصر بمشاركة أكبر عدد من الفتيات والسيدات في تاريخ مؤتمرات المناخ السابقة.
- وعلى صعيد المجتمع المدني، شارك في قمة (COP27) بمصر ثاني أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية في تاريخ مؤتمرات الدول الأطراف السابقة، والتي بلغ مجموعها ١١,٧١١ مشاركاً من (١,٧١٥) منظمة، في حين كانت أكبر مشاركة للمجتمع المدني في (COP15)، بقوام (١٢,٠٤٨) منظمة، وذلك خلال عام ٢٠٠٩ بمدينة كوبنهاغن في الدنمارك.
- وكانت قمة (COP27) بمدينة شرم الشيخ محطاً لأنظار وسائل الإعلام الدولية، حيث سجلت لحضور القمة (٣,٣٥٠) ممثلاً لحوالي (١,٣٠٦) مؤسسة إعلامية، ويعد ذلك ثاني أكبر عدد لممثلي الإعلام المشاركين في

<sup>1</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3833404.aspx>

المؤتمرات السابقة، حيث كان أكبر تمثيل لوسائل الإعلام بقوام (٣,٧١٢) شخص في (COP3) بمدينة كيوتو في اليابان عام ١٩٩٧.

### ● مسنولو البنك الدولي: مصر نفذت مشروع توصيل الغاز بكفاءة<sup>٢</sup>.

- أكد مسنولو البنية التحتية بالبنك الدولي أن مصر نفذت مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بكفاءة كبيرة، وأعربوا عن دعم البنك لمشروعات مصر في خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة وإنتاج الهيدروجين.
- جاء ذلك خلال لقاء عقده وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا، على هامش أعمال الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27) بشرم الشيخ، مع ريكاردو بوليتي نائب رئيس البنك الدولي للبنية التحتية، وبول نومبا أوم المدير الإقليمي لإدارة البنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي.
- وتناول اللقاءان أهمية النقاشات التي ستتم خلال يوم إزالة الكربون، والذي وافقت إدارة قمة المناخ على إدراجه ضمن فاعليات القمة لأول مرة، كما تم خلال اللقاءين تناول عدد من موضوعات التعاون المشترك كالمشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل ومشروعات خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وغيرها من مجالات التعاون الحالية والمستقبلية. وأضاف منذ أن تبنت الدولة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي وسلسلة المشروعات القومية التي لم تتوقف والقفزات التي جرى تحقيقها على مستوى البنية التحتية كانت واحدا من أهم العوامل التي حفزت بشقيها المحلي والأجنبي.

### ● كريستيان برجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، مصر ستظل شريكاً مهماً للاتحاد الأوروبي في توريد الغاز من شرق المتوسط<sup>٣</sup>.

- أعرب السفير كريستيان برجر رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، عن سعادته بالمشاركة في لقاء ختام المشروع المشترك الذي يموله الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ٢٣ مليون وحدة سكنية في ٢٠ محافظة، مع وزير البترول والثروة المعدنية الذي يعد صديقاً مقرباً وشريكاً للاتحاد الأوروبي وذلك عقب مؤتمر المناخ الذي تم خلاله تقديم مشروعات متميزة.
- وأضاف أن مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل مثال على التعاون المتميز مع قطاع البترول والوكالة الفرنسية للتنمية، فقد قدم حلاً للمساعدة على توفير الطاقة للمستهلكين وتحققت إنجازات مهمة من خلاله في مقدمتها توصيل الغاز لأكثر من ٢ مليون منزل بالإضافة إلى تقديم دعم فني كبير لمشروع تطبيق نظام ERP في الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعية إيجاس، وكذلك الإصلاح المؤسسي بقطاع الغاز تحت مظلة وزارة البترول والثروة المعدنية حيث قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لإنشاء جهاز تنظيمي لسوق الغاز المصري منذ عام ٢٠١٧ ومازال الاتحاد يدعم الدور المستقبلي المهم لهذا الكيان.
- وأشار إلى أن مصر ستظل شريكاً مهماً للاتحاد الأوروبي في مجال توريد الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط، مؤكداً استعداد الاتحاد الأوروبي لزيادة الدعم الفني المقدم لمواجهة التحديات واستغلال الفرص دعماً لعملية التحول للطاقة منخفضة الكربون في مصر والمساهمة في بناء القدرات البشرية والاستثمار في العنصر البشري بما يساعد مصر على تحقيق أهداف الاستدامة للطاقة والمناخ. وعلى صعيد آخر، من المتوقع أن يصبح تأثير تغير المناخ على السياحة أكثر وضوحاً مع ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والفيضانات التي تجبر الوجهات السياحية على اتخاذ إجراءات، حيث تفقر منتجعات التزلج إلى الثلوج، والمنتجعات الصيفية المتضررة من الجفاف وحرارة الغابات، وفي العام ٢٠٢٣، ستصبح هذه التأثيرات أكثر وضوحاً إذا استمرت الأحداث المتعلقة بالطقس في النطاق.

<sup>2</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria//1161677.html>

<sup>3</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3868229.aspx>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تعرض الأزمات العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري في فعاليات افتتاح محور التعمير بالإسكندرية بحضور السيد رئيس الجمهورية:

أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال إلى التحديات الأخيرة والصدمات التي يشهدها العالم، وتأثيرات هذه التحديات على الدولة المصرية، لافتة إلى تداعيات فيروس كورونا ومتحوراته، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وما سببته من نقص شديد في الطاقة، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد والإمدادات مما نتج عنه ارتفاع أسعار الشحن، والنقص الشديد في السلع الاستراتيجية الأساسية من الغذاء والطاقة وهو ما أدى إلى الارتفاع الكبير في الأسعار، مضيفة أن دول كثيرة عانت من توقف الإنتاج نتيجة الإغلاق بسبب هذه الأزمات وقامت الدول بعمل حزم تحفيزية لإعادة الإنتاج قدرت قيمتها بـ ١٦ تريليون دولار، وقد نتج عن هذه الحزم زيادة الطلب على السلع والخدمات ونقص في العرض مما تسبب في أزمة تضخمية شديدة آخر عام ٢٠٢١. وأوضحت سيادتها أن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية كانت بسبب الدور الكبير لهاتين الدولتين في حركة التجارة الدولية، مشيرة إلى أن نسبة ٥٣% من صادرات العالم من بذور زيت عباد الشمس، ٣٠% من صادرات العالم من القمح، ١٤% من صادرات الذرة، ١٧% من الإنتاج العالمي للغاز، ١٢% من إنتاج النفط من هاتين الدولتين، موضحة أن معدل التضخم على المستوى العالمي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ كان ٢%، وقد وصل حالياً نتيجة هذه الأزمات إلى ٨,٦%.

وأفادت الدكتورة / هالة السعيد، إلى قيام البنوك المركزية على مستوى العالم برفع نسبة الفائدة للسيطرة على التضخم وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، وهروب رؤوس الأموال من مناطق إلى المناطق الأكثر جذباً من حيث أسعار الفائدة، كما يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة في السياسات الانكماشية والتي تؤدي بدورها إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي، لافتة إلى انخفاض معدلات النمو المتوقعة لبعض الدول نتيجة الأزمات العالمية، إلى جانب توقع المؤسسات المالية الدولية والخبراء الدوليين دخول العالم في موجة من الركود التضخمي، منوهة عن نتائج قمة العشرين المنعقدة في دولة إندونيسيا خلال شهر نوفمبر الماضي، والتي تؤكد وجود حالة من عدم اليقين حول مستقبل الاقتصاد العالمي.

وحول إجراءات الدولة المصرية لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات والصدمات العالمية، أوضحت الدكتورة هالة السعيد إلى وجود ٣ مؤشرات مهمة عند وضع السياسة الاقتصادية تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مستويات مناسبة من التشغيل، استقرار في المستوى العام للأسعار، مؤكدة أن مصر وصلت في نهاية عام ٢٠٢١ إلى وضع نموذجي بالنسبة لهذه المؤشرات، وحققت توازن كبير في مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية، لافتة إلى أن عام ٢٠٢١ شهد تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي ٧,١%، كما وصل معدل البطالة إلى ٧,٤%، كما كان متوسط معدل التضخم ٥,٢%، متابعاً أن الدولة المصرية اتخذت إجراءات قصيرة الأجل للتخفيف من حدة الأزمات على المواطنين، إلى جانب وجود خطط متوسطة وطويلة الأجل لتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات.

وقد استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، إجراءات الدولة المصرية خلال الفترة السابقة والتي تتمثل في رفع الحد الأدنى للأجور، إقرار علاوة استثنائية، مشروع القانون الخاص برفع حد الإعفاء الضريبي من ٢٤ ألف إلى ٣٠ ألف جنيه، إلى جانب الاستمرار في دعم الأسر المستهدفة من بطاقات التموين، عدم زيادة أية رسوم على المواطنين، علاوة على زيادة الدعم النقدي في عدد المستفيدين من تكافل وكرامة، من ٤,١ مليون أسرة إلى ٥ ملايين أسرة، فضلاً عن إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي، وضخ مجموعة كبيرة من السلع في الأسواق بأسعار مخفضة.

كما أشارت إلى زيادة الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية وذلك لتحريك معدلات النمو والتشغيل، وتعويض النقص في هذه الاستثمارات فيما قبل عام ٢٠١٤، إلى جانب مواجهة تراجع الاستثمارات الخاصة نتيجة عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، ووقت أزمة كوفيد ١٩، مؤكدة أنه من الصعب توفير متطلبات العملية الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية بدون وجود بنية أساسية، مشيرة إلى دور هذه الاستثمارات البنية التحتية لتحقيق العدالة المكانية والتي تعتبر مكون رئيس من مكونات العدالة الاجتماعية، ودور هذه الاستثمارات في انخفاض معدلات البطالة من ١٢% إلى ٧,٢% في ٢٠٢٢/٢١.

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن البيانات الأولية لوزارة التخطيط تُظهر استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بواقع ٤,٤%، رغم التحديات التي فرضتها ثلاثة أحداث عالمية هي: استمرار تداعيات فيروس "كورونا"، والأزمة الروسية-الأوكرانية، فضلاً عن التأثيرات غير المواتية للتغيرات المناخية.

وأشارت إلى مؤشرات الربع الأول للعام المالي الجاري، عرضت وزيرة التخطيط القطاعات السبعة الأكثر إسهاماً في الناتج المحلي خلال هذا الربع، وهي قطاعات: الزراعة بواقع ٧,٠ نقطة، وتجارة الجملة والتجزئة (٦,٠ نقطة)، والمطاعم والفنادق (٥,٠ نقطة)، والتشييد والبناء (٤,٠ نقطة)، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال (٤,٠ نقطة)، والخدمات الاجتماعية (٤,٠ نقطة)، والاتصالات والمعلومات (٤,٠ نقطة).

- وأوضحت أن نشاط قناة السويس شهد تنامياً نتيجة السياسات التسويقية التي انتهجتها الهيئة في جذب خطوط ملاحية جديدة، وانعكاساً لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلى زيادة الوفر الذي تحققه قناة السويس مقارنة بالطرق البديلة، في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية.
- وعلى صعيد معدل البطالة، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنه ارتفع بقدر طفيف ليبلغ ٧,٤% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري مقارنة بـ ٧,٢% في الربع المُناظر من العام السابق، كما أن معدل التضخم يشهد ارتفاعاً مدفوعاً بالاتجاهات الصعودية التضخمية العالمية.
- أكدت الدكتورة هالة السعيد أنه على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى ٣٠ مليون مواطن، إلا أن نصيب الفرد من الاستثمارات العامة زاد ١٠ أضعاف خلال الـ ١٥ عام الماضية. كما سلطت الدكتورة الضوء على إطلاق الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي، والذي يستهدف القطاعات الانتاجية الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، ويؤدي إلى زيادة مرونة الاقتصاد المصري ويجعله قابل لامتصاص الصدمات، لأنه سيكون اقتصاد حقيقي، قائم على المعرفة وقادر على المنافسة، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في النمو، موضحة أنه تم اختيار قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات في برنامج الإصلاحات الهيكلية لأنها قطاعات واعدة قادرة على النمو السريع، ووزنها النسبي في الناتج المحلي كبير، ولديها قدرة على التشابك مع باقي القطاعات.
- وقد أوضحت الدكتورة هالة السعيد أن القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية، حيث عززت الدولة دور القطاع الخاص، من خلال بعض القرارات الأخيرة كوثيقة تنظيم ملكية الدولة والشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل بعض مواد قانون الاستثمار والرخصة الذهبية، إطلاق أول استراتيجية للملكية الفكرية، سياسة الحياض التنافسي، إلى جانب إنشاء صندوق مصر السيادي بهدف تشجيع القطاع الخاص على الدخول في الاستثمارات المختلفة، فضلاً عن تحويل منطقة قناة السويس إلى مركز لوجيستي عالمي، إلى جانب إطلاق مجموعة من الحوافز الخضراء.
- كما أشارت إلى محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بالشراكة مع القطاع الخاص، موضحة أن هناك فجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني، واعتماد مدارس التعليم الفني دولياً لتغيير الصورة الذهنية لهذا التعليم، إلى جانب إطلاق منصة لمجالس المهارات القطاعية.

### ● وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض مبادرات النهوض بمستويات التشغيل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تقرير صادر عنها السياسات والمبادرات المطروحة للنهوض بمستويات التشغيل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢.
- وقد أوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة المُتوقَّع تدبيرها خلال عام الخطة تفيد استئثار القطاعات الرائدة كثيفة العمل بالشطر الأعظم من فرص العمل الجديدة، وهي الزراعة والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة التحويلية التي ينتظر أن تستوعب في مجموعها نحو ٦٠% من إجمالي فرص العمل. وكذلك، من المُتوقَّع أن تستوعب قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية نحو ١٤% من الإجمالي، مشيرة إلى أنه قد تم تقدير التوزيعات القطاعية استرشاداً بالتوزيع النسبي للمُشتغلين الوارد بنشرة القوى العاملة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الربع الرابع لعام ٢٠٢٠)، وتوقَّعات النمو القطاعية للناتج خلال عام الخطة.
- وفيما يتعلَّق بالسياسات والمبادرات المطروحة للنهوض بمستويات التشغيل بخطة ٢٠٢٣/٢٢ أشار تقرير وزارة التخطيط إلى أنها تتمثل في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ضوء أهمية هذا القطاع ودوره الرئيس في دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات وتوفير فرص العمل، لذلك الجهود الحكومية تحرص على مُواصلته دعم وتطوير هذا القطاع من خلال تدبير التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة وتوسُّع المشروعات القائمة إلى جانب توفير المُساندة الفنية وتنمية القدرات البشرية بالتوسُّع في البرامج التدريبية لسفلة مهارات العاملين، فضلاً عن تحسين المناخ العام لممارسة الأعمال.
- واستعرض التقرير بعض السياسات والمبادرات الداعمة لهذه التوجَّهات ومنها مُبادرات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث يُعتبر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية بداية لإقرار عديد من الحوافز والمزايا المالية، فضلاً عن دور مُبادرة تطوير الريف المصري "حياة كريمة" فيجانب الأهداف الاجتماعية لهذه المُبادرة فإنها تهدف إلى تهيئة بيئة اقتصادية مواتية لتوفير فرص عمل بالمُحافظات المُستهدفة وتقديم كافة الخدمات المالية والفنية والتدريبية لمُعاونة أبناء القرى على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر توفِّر لهم فرص عمل مُستقرة، علاوة على مُبادرات البنك المركزي المصري وتهدف هذه المُبادرات لتوفير التسهيلات الائتمانية بفائدة مُخفضة للمشروعات الصغيرة، ومن بين هذه المُبادرات: مُبادرة رواد النيل، والتي تُهدَف إلى تقديم خدمات الاستشارات والمُساعدة في تأسيس المشروعات وبلورة الأفكار إلى واقع، والمُساعدة على التوسُّع وإعداد دراسات الجدوى، فضلاً عن خدمات التوعية والمعرفة وغيرها، وإنشاء وحدات مُخصَّصة

داخل البنوك لخدمة هذه المشروعات، بالإضافة إلى برامج أخرى بالمبادرة لدعم الشباب ورواد الأعمال وأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مبادرة تشجيع البنوك على زيادة حجم التمويلات حيث قام البنك المركزي بطرح ثلاث مبادرات في هذا الشأن لتمكين تمويل إنشاء المشروعات الصغيرة وتوفير رأس مال عامل وإقالة المشروعات المتعثرة، مبادرات داعمة لقطاع الصناعة: ومن أمثلة هذه المبادرات، مبادرة مصنعك جاهز ومبادرة تخصيص الأراضي الصناعية بالصعيد مجاناً ومبادرة إدارة الأزمات الصناعية بالمشاركة بين المستثمرين والهيئة العامة للتنمية الصناعية، فضلاً عن مبادرة الهيئة العامة للاستثمار تحت مسمى "فكرتك شركتك" بإنشاء إدارة مركزية لإدارة الأعمال للعمل على نشر فكر وثقافة ريادة الأعمال، فضلاً عن توفير حزم متكاملة من الدعم الفني لأصحاب الشركات الناشئة في جميع مراحل المشروع.

وأشار التقرير إلى مبادرات وآليات تحفيز دمج القطاع غير الرسمي في نسيج الاقتصاد القومي حيث يُشكل القطاع غير الرسمي حالياً نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ٢,٦ تريليون جنيه)، وتحفيزاً لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الوطني، تولى خطة التنمية أهمية خاصة بتفعيل السياسات والآليات الآتية: منح تيسيرات مالية للتحفيز للانضمام للقطاع الرسمي، مثل مبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي خمسة أعوام لمن ينضم للسوق الرسمية، تيسير إجراءات ممارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجه عام، وتوفير أراضي مجانية أو بأسعار رمزية في المجمعات الصناعية المطروحة، توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق التأمين الصحي الشامل ليعطي العاملين بهذا القطاع، توفير المساندة الفنية والمالية للمنشآت متناهية الصغر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية، مراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي، إلى جانب الاهتمام بتحسين جودة التعليم وضمان اتساق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، تشجيع العلاقات الترابطية بين القطاع الرسمي (المنظم) والقطاع غير الرسمي، العمل على توحيد المفاهيم في سياسات القطاع غير الرسمي، وزيادة الدراسات التطبيقية والبحوث الحقلية المعنية بدراسة وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وسبيل تسريع عملية الدمج في الاقتصاد الوطني، التعريف بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث إمكانية التعامل مع الجهاز المصرفي (الشمول المالي)، والاستفادة من المبادرات المُقدّمة من القطاع المصرفي، فضلاً عن إمكانية التصدير.

وتناول التقرير التمكين الاقتصادي للمرأة حيث تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أربع ركائز رئيسة تتمثل في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحماية من كافة أشكال العنف ضد المرأة، مضيفة أنه فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تؤكد الخطة أهمية تنمية قدرات المرأة لتوسيع فرصها المهنية وزيادة مشاركتها في القوى العاملة وتحقيق تكافؤ الفرص من حيث توظيف المرأة في كافة القطاعات. وأشار تقرير وزارة التخطيط إلى إطلاق مصر مبادرة سد الفجوة بين الجنسين. وجهود تعزيز الشمول المالي ورفع معدلات الادخار وتشجيع النساء على ريادة الأعمال من خلال تعزيز وصولهن إلى الخدمات المالية، وبخاصة الخدمات المصرفية كما يهدف إلى زيادة الوعي المالي من خلال نشر المعرفة المالية بين طالبات المدارس والجامعات، وفي إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، أعد المجلس القومي للمرأة، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمعونة الكندية، دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. ويهدف الدليل إلى بناء قدرات المرأة التي ترغب في بدء تأسيس مشروع لمساعدتها على توفير دخل مناسب، بالإضافة إلى معاونة المرأة التي لديها مشروع بالفعل وترغب في توسيعه، أو التي تواجه مشكلات في تنفيذه من خلال تقديم النصح والتوجيهات.

كما أطلق برنامج مُستورة من خلال بنك ناصر لتقديم برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويلها من مُتلقية للدعم إلى عنصر فعّال وطاقة مُنتجة. وتم صرف ٣٢٠ مليون جنيه لنحو ١٩ ألف مُستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٠٠ قرض من قروض مُستورة للسيدات من ذوي الهمم لدمجهم في الحياة الاقتصادية، وكذلك أنشئت "مراكز خدمة النساء العاملات" بهدف تشجيعهن على المشاركة في سوق العمل من خلال ٤١ مركزاً في ٢٢ محافظة. ويبلغ عدد المُستفيدات ١٩٥ ألفاً من هذه المراكز، بالإضافة إلى بدء تطوير الحضانات والتوسع فيها بشكل ابتكاري لاستقبال أطفال السيدات العاملات. ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ مشروع "المرأة والعمل" و"قدم الخير" و"قرية واحدة منتج واحد" كبرامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك تم إطلاق مبادرة "أدها وأدود" لتمكين صاحبات الحرف اليدوية ذات الطابع المصري الأصيل من حرقتهن والعمل على تطويرها والترويج لها، كما تم إطلاق مبادرة "القطن المصري من الزراعة إلى الحصاد" لتدريب النساء على الجني المُحسن لزيادة إنتاجية القطن.

● مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر تستثمر في زيادة إنتاجها من المحاصيل الزراعية<sup>٦</sup>.

- نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إنفو جراف جديد بعنوان مصر تستثمر في زيادة إنتاجها من المحاصيل الزراعية<sup>٦</sup>، والذي يسلط الضوء على نتائج الخطوات الحكومية المصرية في تجنب مصر الوقوع في أزمة غذاء بتوفير مخزونات استراتيجية، والتوسع في زيادة الإنتاج المحلي من السلع الاستراتيجية، وجاءت التوقعات بارتفاع الإنتاج في عدد من المحاصيل الزراعية ومنها التوقعات بوصول معدلات الذرة المحلية لـ ٧ مليون طن والقمح لـ ٩,٧ مليون طن بنهاية ٢٠٢٢.
- ويوضح الإنفوجراف الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتوفير المخزونات الاستراتيجية من السلع وزيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية:



● مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر الأولى عالمياً في مؤشر تشريعات التجارة الإلكترونية<sup>٧</sup>.

- نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إنفوجرافاً جديداً يسلط الضوء على أن مصر الأولى عالمياً في مؤشر التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في ٢٠٢٢، وذلك وفق بيانات مؤشر جاهزية الشبكات، فضلاً عن تحقيقها تقدماً ملحوظاً في الأداء العام في المؤشر وفي محوري الحوكمة والتكنولوجيا، وفي عدد من المؤشرات الفرعية أيضاً.



<sup>6</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/12/8/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/6003962>

<sup>7</sup> <https://almalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC/>

• **وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة توقع مع عدد من التحالفات العالمية والمحلية عقود ٤ مشروعات للهيدروجين الأخضر باستثمارات ٣٠ مليار دولار<sup>٨</sup>.**

- وقعت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، مع تحالفات عالمية ومحلية عقود ٤ مشروعات ضخمة لتدشين مشروعات لإنتاج الوقود من الهيدروجين الأخضر، باستثمارات تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار.
- وأضافت المصادر أن إجمالي قدرات المشروعات الأربعة المرتقبة يصل لنحو ٨ آلاف ميغاوات، موضحة أن التوقيع اليوم يأتي كخطوة تنفيذية للاتفاقية الإطارية بين الجهات الحكومية في مصر والشركات لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر.
- وأشارت إلى أن الشركات مازالت تجرى قياسات ودراسات على الأراضي الخاصة بالمشروعات تمهيداً للحصول عليها والبدء في إجراءات التخصيص، موضحة أن الجزء الأكبر من إنتاجها سيكون موجهاً للتصدير.
- وأوضح الدكتور/ محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة، أن الوزارة تستهدف أن تكون جزءاً من حل أزمة الطاقة على مستوى العالم في ظل الخطط إستراتيجية التوسع في مشروعات الهيدروجين الأخضر بعد توقيع مذكرات تفاهم هي الأكبر عالمياً بقدرات تصل إلى ٢٤ ألف ميغاوات من قدرات التحليل الكهربائي بحجم استثمارات تصل إلى ٨٥ مليار دولار.
- وأضاف أن مصر لديها قدرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل تكلفة في العالم، وذلك بدءاً من ٢,٦٨ دولار/كجم في عام ٢٠٢٥، كما أن العوائد لاستراتيجية الوزارة في التوسع بتلك المشروعات تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر في حدود (١٠-١٨) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥.
- كما ستسهم المشروعات في إتاحة أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة جديدة في حال زيادة استخدام القدرات المحلية بصناعات الهيدروجين، والمساهمة في تخفيض واردات مصر من المواد البترولية، وتحقيق المستهدفات الوطنية المتعلقة بتقليل انبعاثات الكربون، بما يعزز من مساهمة مصر في تحقيق المستهدف العالمي المتعلق بتقليل انبعاثات الكربون العالمية بمقدار ٥٥ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٥٠. ويصل إجمالي مشتركى وزارة الكهرباء إلى ٣٨ مليوناً، ويستحوذ القطاع المنزلي على نصيب الأسد منها يليه التجاري والصناعي والحكومي، فيما يبلغ إجمالي إنتاج مصر من الطاقة الكهربائية قرابة ٦٠ ألف جيجاوات، والفائض ٢٥ ألف ميغاوات. وأوضح أن مصر من أوائل الدول التي فعلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ونفذت بالفعل أول صفقة تجارية مع غانا تضم منتجات غذائية، مشيراً إلى أن مبادرة تنفيذ هذه الصفقة التجارية الأولى تعد خطوة أساسية ومبدئية لتحقيق الاستفادة القصوى من تفعيل الاتفاقية، وإيجاد الآليات والسبل التي من شأنها استغلال المميزات التي تتيحها للدول الأعضاء.
- وأكد أن المشاركة في هذه المبادرة كان من أهم أولويات الدولة المصرية خلال الفترة الماضية، حيث تم العمل مع كافة أجهزة الدولة على تذليل كافة العقبات أمام المصدرين للبدء في التصدير تحت مظلة الاتفاقية، لتكون هذه المبادرة نقطة الانطلاق نحو تفعيل التبادل التجاري التفضيلي.
- وأضاف أن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، التي تم تفعيلها خلال قمة النيجر، ستتيح ميزة تفضيلية ومعاملة جمركية مختلفة للمنتجات المصرية؛ بما يمكنها من الولوج بقوة نحو مختلف الأسواق الإفريقية.
- وأشار المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة إلى أن وزارته تعمل على عقد ندوات تعريفية لزيادة الوعي لدى المصنعين والمصدرين بأهمية الاتفاقية ومدى الاستفادة التي تعود عليهم من التصدير تحت مظلتها.
- ونوه إلى أن الهدف النهائي من إقامة منطقة تجارة حرة قارية إفريقية هو تحقيق المكاسب للجميع والتنمية المستدامة لكافة الدول من خلال الارتقاء بالمستوى الصناعي والتجاري للدول الأعضاء، وفتح الأسواق وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والنمو المتكامل والمتوازن.
- وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعد ثاني أكبر تجمع اقتصادي (٥٥ دولة إفريقية) على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة)، لافتاً إلى أن اتفاقية تفعيل هذه المنطقة، التي وقعت عليها ٤٤ دولة، لا تقتصر على فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فقط، بل تمتد ليشمل كافة أوجه التعاون بين الدول.

<sup>٨</sup> <https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d9%85%d8%b9-%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%85%d8%ad/>

## ● توقيع عقد تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروعات البنية الأساسية لمنظومة المخلفات بالمحافظات<sup>9</sup>.

- وقعت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة واللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية على عقد تنفيذ المرحلة الرابعة من البنية الأساسية لمنظومة المخلفات الصلبة بالمحافظات بتكلفة قدرها مليار جنيه وذلك بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة .
- ويتضمن العقد الذي تم توقيعه تنفيذ ٩ مدافن صحية آمنة منها ٢ مدفن بمحافظة مطروح بمنطقة العلمين وسيوة ومدفن بمنطقة الشيخ زايد بشمال سيناء و٣ مدافن بمحافظة البحر الأحمر بمناطق القصير وحلايب وشلاتين ومدفن بمنطقة رأس سدر بجنوب سيناء وعدد ٢ مدفن بمحافظة سوهاج بمدينتي سوهاج وجهينة، كما يتضمن العقد إزالة ورفع التراكمات التاريخية للمخلفات بكمية قدرها ٢,١ مليون طن بجميع المحافظات.
- وعقب توقيع العقد استعرض وزراء التخطيط والبيئة والتنمية المحلية الموقف التنفيذي للأعمال السابق التعاقد بشأنها فيما يخص منظومة المخلفات البلدية الصلبة والمتضمنة المحطات الوسيطة الثابتة والمتحركة والمدافن الصحية الآمنة، حيث تجاوزت نسبة التنفيذ بتلك الأعمال ٧٥% والتي شملت رفع التراكمات من عدد ٤٢ موقع وتوريد محطات وسيطة متحركة وعددها ٨٧ محطة وإنشاء محطات وسيطة ثابتة وعددها ١٨ محطة.
- وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن منظومة إدارة المخلفات الصلبة هي إحدى أهم آليات تحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالبيئة في إطار الأهداف الأممية وكذا أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، مضيفه أنها تسهم في تحقيق الاستدامة لموارد البيئة، مؤكده حرص وزارة التخطيط لدعم المنظومة والعمل مع الوزارات الشريكة لتنفيذها بأعلى جودة.
- وأشار/ اللواء هشام آمنة إلي حرص وزارة التنمية المحلية علي دفع عجلة تنفيذ المشروعات وتذليل اي تحديات في هذا الشأن تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية حول رفع كفاءة المنظومة والتغلب على مشاكل تراكم المخلفات والتخلص الآمن منها ووقف التدهور البيئي.
- وأكد وزير التنمية المحلية أن الحكومة تسابق الزمن للإسراع في تنفيذ الخطة التنفيذية لمنظومة المخلفات بأعلى مستوى لإحداث تغيير كبير في مستوى النظافة بالشارع المصري يحقق رضا المواطنين والتغلب على كافة المشاكل والتحديات الخاصة بالقمامة والتخلص الآمن منها من خلال منظومة جديدة للإدارة المتكاملة للمخلفات.
- وأوضح اللواء هشام آمنة ان الفترة الماضية شهدت الانتهاء من العديد من مشروعات البنية التحتية للمخلفات في المحافظات ورفع ملايين الأطنان من القمامة التاريخية والمتولد اليومي قدرت بحوالي ٢٨٠ مليون طن للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والحفاظ على البيئة.
- وأكدت الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، أن المنظومة الجديدة لإدارة المخلفات تركز على دور الإدارة الرشيدة للمخلفات في الحد من تزايد آثار التغيرات المناخية، وخاصة في ظل الدور الذي تلعبه مصر كرئيس لمؤتمر المناخ الحالي COP27، والذي سلط الضوء لأول مرة في مؤتمرات المناخ على إدارة المخلفات كمكون رئيسي للحد من آثار التغيرات المناخية وقدم رسالة هامة للعالم بأهمية ملف المخلفات وتأثيره في حجم الانبعاثات المسببة للتغيرات المناخية والتي لا بد من التعاون ونقل التكنولوجيات الحديثة للدول لمعالجته.

<sup>9</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3870617.aspx>



## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تغطية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تغطية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap: تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- السيدة الاستاذة / نيفين جامع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حريصون على تعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول العربية<sup>١١</sup>.
- أكدت السيدة الاستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حرص الجهاز على تعزيز أوجه التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية الأشقاء وتبادل الخبرات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة بوجه عام والعمل على النهوض بقطاع الحرف اليدوية والتراثية بوجه خاص، وفتح آفاق تسويقية جديدة لأصحاب المشروعات اليدوية والتراثية بما ينعكس على استقرار تلك المشروعات ونموها.
- وأوضحت أن عددا من أصحاب المشروعات التراثية من عملاء الجهاز يشاركون في فعاليات النسخة ٢٣ للصالون الدولي للصناعة التقليدية (SIAT 2022) المقام بالجزائر خلال الفترة من ٢٤ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر، وذلك استمرارا لجهود الجهاز في إشراك أصحاب هذه المشروعات في مختلف المعارض المحلية والإقليمية لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.
- وشددت على أن الجهاز يقوم بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات المعنية في الدول الأشقاء لتقديم مختلف أوجه الدعم المالي والفني للمشروعات اليدوية والتراثية ومساعدة أصحابها على تطوير منتجاتهم لأهمية هذه المشروعات في توفير فرص عمل كثيفة لائقة ومستقرة للشباب وللمرأة، ولكونها تعبر عن الهوية والثقافة المصرية العريقة.
- وأشارت إلى أن اهتمام الدولة وتوجيهاتها برعاية هذا القطاع ودعمه تأتي لقدرته على توفير فرص عمل كثيفة خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد، ولأن المنتجات التراثية تشكل مورداً مالياً ضخماً للعديد من دول العالم كما أن هذه النوعية من المنتجات لها مقومات تسويقية عالية في مصر ومطلوبة عالمياً.

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



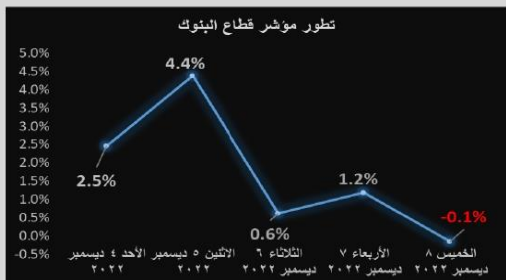
### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

\$



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

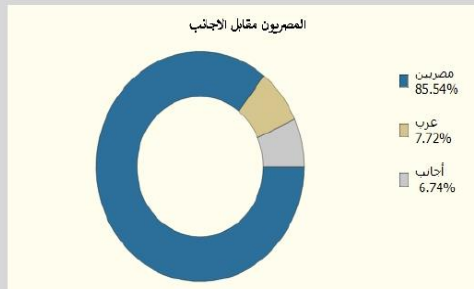
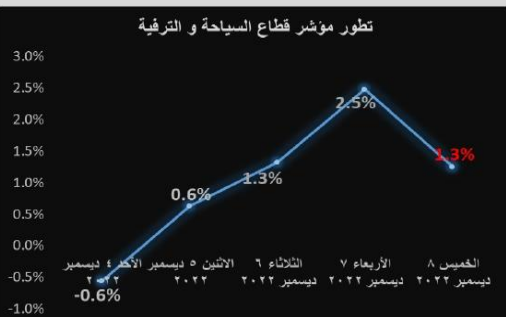
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 0.3% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 8 ديسمبر 2022، مقارنة بنسبة 3.2% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 0.9% مقارنة بارتفاع قدره 1.8% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -0.1% مقارنة بنسبة 2.5% في بداية الأسبوع، بينما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 1.3%، مقارنة بانخفاض بنسبة -0.6% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (1) يوضح مكانة مصر كمركز عالمي لتصدير خدمات التعهيد:

### مصر تعزز مكانتها كمركز عالمي لتصدير خدمات التعهيد



تساهم الاتفاقيات  
في توفيرها

34+  
ألف فرصة عمل



29



شركة عالمية تم توقيع  
اتفاقيات معها لتصدير  
خدمات التعهيد انطلاقاً  
من مصر.

قيمة تصديرية  
سنوياً

1  
مليار دولار



أهم الخطوات التي اتخذتها مصر لتعزيز خدمات التعهيد:



تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية  
لتسهيل عمل الشركات الناشئة  
والتقنية.



إنشاء مدينة المعرفة في  
العاصمة الإدارية الجديدة  
لتكون موطناً للإبداع الرقمي.



البنية التحتية المتطورة  
■ تخصيص 100 مليار جنيه  
لمشروع رفع كفاءة الإنترنت.  
■ 60 مليار جنيه لتوفير الإنترنت  
فائق السرعة للقرى ضمن مبادرة  
حياة كريمة).



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، ديسمبر 2022

